الانحسار العربى في الأندلس فى أواخر عصر الإمارة هل كان وراءه تفوق مسيحي؟

الدكتور

مصطفى السيد عبد العال رزق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، اللهم صلى وسلم على سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه.

وبعد

فهذا البحث أتناول فيه الانحسار العربي في الأندلس في أواخر عصر الإمارة.

فهذا الموضوع سوف أتناول فيه الانحسار العربي في الأندلس خلال هذه الحقبة وما شاهدتها من قوة وصحوة وهل استطاعت القوى المسيحية أن تَستغل هذه الصحوة أو التفوق في تمرير مخططاها في المجال العسكري وعلى الوجود العربي، وهذا جعلني أن أقوم بالكتابة في هذا الموضوع كي أقوم يسير غور هذا الموضوع وأقدم بحثاً جديداً للمكتبة التاريخية.

والله ولى التوفيق

الفصل الأول

ذكرت جل الدراسات العربية المواجهات العسكرية بين الممالك المسيحية في الثغور الشمالية وعرب الأندلس، واكتساح الأولى للأراضى الإسلامية في أواخر عصر الإمارة (٢٧٥ – ٣١٦ هـ) أنها جاءت تعبيراً عن تفوق مسيحى في هذه الفترة المبكرة، ونظراً لما لهذا الزعم من تجاوزات فإنه مجاف للحقيقة التاريخية.

فإن هذه الدراسة التي سوف أقوم بدراستها سوف تطمع إلى الإجابة عن الزعم.

١ – هل تكمن عوامل الاتحاد العربي في الأندلس خلال هذه الحقبة في تفوق أو "صحوة" عرفتها الإمارة النصرانية المتواجدة في الشمال؟ .

٢ – في حالة النفي، كيف استطاعت القوى المسيحية أن تستغل هذا التفوق الوهمى في تمرير مخططاتها، وما هي نتائج المخططات في المجال العسكري وعلى الوجود العربي وبالأندلس .

ومما لا ريب فيه أن نجد بعض الصعوبات تواجه من يتصدى للإجابة عن هذين السؤالين، وهى صعوبات يمكن إجمالها في شيئين:

١ – إن أي إجابة تجدها تشفى غليلنا تتطلب منا رصداً كبيراً لأحوال الممالك المسيحية في ثغور الأندلس الشمالية وهو أمر لم تهتم به بعض المصادر العربية للأسف الشديد، باستثناء ابن حيان، وابن عذارى اللذات قد أشارا إشارات متناثرة وردت عنهما، أما أغلب المصادر العربية قد لاذت بالصمت نحو هذه المسألة وأكتفت في الغالب بذكر الغزوات المتبادلة بين الإمارة الأندلسية و(دار الحرب) دون التعرض إلى أوضاع هذه الأخيرة، مما جعله يشكل ثغرة خطيرة

يصعب تجاوزها. ومما جعل هذا الأمر أكثر تعقيداً أن جل المصادر جاءت في حقبة متأخرة عن الحقيقة التي نتعرض لدراستها ومعالجتها هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنها اقتصرت على نقل نصوص متناثرة غير منظمة بسبب طريقة الحوليات التي كانت من دأبها أن يجزأ الحدث التاريخي عبر السنين، فضلاً عن ذلك كان ينقصها عدم الدقة في الفحص والنقد، وإذا أضفنا إلى ضياع المصنفات المنقول عنها، وهذا يجعل الباحث يفتقر إلى مصادر مؤرخو معاصروا الأحداث، أو كانوا شهود عيان لها.

يضاف إلى كل ذلك أن المصادر العربية لم تتسم كلها بالموضوعية، فحتى ابن حيان المتوفى سنة ٤٦٩هـ الذي يعتبر من أنبه المؤرخين في النزاهة والدقة لم يسلم من ظاهرة التحيز، وهذا أمر بديهى بالنسبة لمؤرخ عرف بتحمسه لقوميته ودفاعه عن هويته الإسلامية.

٢- في الجهة الأخرى، فإن مصادر المسيحيين لم تسلم من التحيز بل كانت أكثر حقداً على الإسلام والعرب في شبه الجزيرة الأندلسية، فانهالت عليهم بالسب وتشويش مواقفهم، واختلاق تحريفات خطيرة تنم عن حقدهم الدفين للوجود العربي وللأسف الشديد فإننا نجد المدرسة الاستشراقية التي قدر لها أن تزدهر في القرن التاسع عشر الميلادى قد نحت نفس المنحى، ووردت نفس المغالطات انطلاقاً من نزعة مسيحية متحيزة، وبالرغم مما يحسب لها من مساهمات رائدة في الكشف عن مساوئ التاريخ الأندلسي، وإثارة جوانبه المظلمة، وحل ما استعصى من معضلاته، فإنها قد ابتعدت عن الحياد في الموضوعية، كلما تعلق الأمر بها[١] بهذا الموضوع بالذات وتبرز في هذا الشأن أسماء كل من دوزى[٢] ولوجود[٣] وبراتراند[٤] وروبنت[٥] وغيرهم ممن اتفقوا وكان مقدرا لهم أن يتفقوا

على أن الموقف العسكري الذي تحول لصالح القوى النصرانية في أواخر عهد الإمارة جاء بفضل تفوق الجانب المسيحى على الجانب العربي.

وإننى أقول إن هذا الزعم سابق الذكر غير صحيح في الواقع لعدة أسباب منها:

أن ما تحقق للقوى المسيحية من تفوق في هذه الحقبة لم يكن يستمد قوته إلا من ضعف الجبهة العربية الداخلية، وما كان بمقدوره أن يحصل لولا الشرخ الذي أصاب هذه الجبهة.

ومن ثم لم يكن سوى تفوق سطحى ومؤقت انتهى بمجرد إلغاء شروطه الموضوعية، وبالتالى فإن تغير تلك الشروط في عصر الخلافة الذي أعقبه حدد مساراً آخر لآلية تغير الصراع العربي المسيحى وأصبح في صالح عرب الأندلس.

ومما يدل على ذلك أن المنصور بن أبى عامر، قام بتوجيه ضربة قاصمة في فترة لاحقة للقوى المسيحية وعمل على اجتثاث جذورها بعد أن دوخ الثغور واثخن في ممالكها، ولولا الصراع الذي حدث بين ملوك الطوائف فيما بعد، لاستمر الزحف العربي، لاتخذ يعداً ومنحاً آخر.

إن عيب هؤلاء المؤرخين فيما أزعم يرجع إلى الطابع التعصبى الذي وظفوه في دراستهم، وبالتالى نجد تعقيب الدراسات العينية على الصعيد الزمنى التحقيقى، وهو ما يمكن أن يتيح الكشف عن خصائص كل مرحلة، وتحديد الفترة التي بدا فيها التفوق المسيحى الذي لم يتحقق حسب ما أجمع عليه جل الباحثون سوى مع بداية حركة الكشوف الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر الميلادى وما صاحبها من امتياز للذهب وسيطرة على الطرق التجارية العالمية.

من هنا آثرت إطلاق لفظ (انحسار) بدل (انهيار) أو ما شابه ذلك من الألفاظ المعبرة عن نفس المعنى على هذه الفترة التي تعد معلماً هاماً في السيرة التاريخية العربية بالأندلس.

ويمكننا أن نقول: إن ما يمكن تسميته (تفوقاً) مسيحياً في شمال الأندلس، مقابل انحسار عربي، ما كان ليظهر إلا بسبب ضعف الجبهة الإسلامية. ومن هنا تظهر أهمية التعرف على البنية الداخلية للمجتمع الأندلسي- كتفسير سوى وموضوعى مقابل أي تعصب أو تشنج سيكون على حساب النزاهة العلمية.

ومن أجل أن تبلغ هذا المراد، سوف نعرض أولاً لبنية المجتمع الأندلسي على صعيد السلطة السياسية وما انتجته من شرخ في الوضع السياسى، لتستجلى بعد ذلك بوضوح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بما يجعلنا أن نتمكن من فهم حقيقة الانكفاء الذي عرفته الأندلس خلال هذه الحقبة.

فابن عذارى [٦] يلخص حالة الأندلس السياسية على المستوى السياسى بإيجاز أثناء حديثة عن أحد أمراء هذه الحقبة ألا وهو الأمير عبد الله (٢٧٥-٣٠٠هـ) بقوله: "وأفضت إليه الخلافة وقد تحيفها النكث، ومزقها الشقاق، عراها الشقاق، والفتنة مسئوليه والدجنة متكاثفة ".

إن رواية ابن عذارى تعبر بحق عن واقع سياسى متأزم لم تعرف الأندلس نظيراً له في كل مراحلها التاريخية إذ أصبحت في هذه الحقبة عبارة عن فسيفساء من الكيانات الانفصالية المتمردة على السلطة الشرعية. وتمكن كل مغامر من قادة العسكر من تأسيس " دوبلة" لها نظمها وجيشها واستقلالها التام، في وقت وقفت فيه حكومة قرطبة عاجزة عن رأب الصدع منزلقة إلى هذا الكيان أو ذاك بعد أن وصلت إلى أدنى درجات الضعف والانحطاط.

ولعل من أهم أسباب الضعف كان بسبب جلبها لعناصر من الجنود المرتزقة التي أتت بهم من الأطراف الهامشية في محاولة لغل شوكة قادة الجيش الرسمى الذين اشرأبت أعناقهم نحو المزيد من التوسع والسلطة [٧] وأسفر الصراع بين الطرفين عن دخول الأندلس في دوامة من الحرب الأهلية التي زادتها روح العصبية تفجراً وأغرقتها في صراعات دموية[٨].

وقد نتج عن ضعف الحكم المركزى نتائج سياسية وخيمة، حيث أصبح قادة العسكر المستقلين مستبدين بمناطقهم، وأهدرت رسوم الإمارة، بينما عمل قادة الجيش الذين بقوا موالين للسطة على إذكاء التشاحن داخل القصر، فكثرت الدسائس والمؤامرات والاغتيالات[٩]، وأصبح النساء يتدخلن في شئون الحكم، وغدا البلاد مرتعاً للفساد والفضائح وميوعة الأخلاق [١٠]، وذلك لأن قادة الجيش قد أفرغوا النظام القائم من فعالياته فإن وجود الولاة في المدن والقرى أصبح شكلياً، وهو ما يعنى عدم اعتراف الأهالى بشرعيته. والدليل على ذلك ما ذكره اليعقوبى [١١] من أن "أهل طليطلة يخالفون بني أمية " وأن أهل بلنسية لم يعطوا لبني أمية الطاعة".

ومما يجدر ذكره هنا أن اندلاع الثورات الاجتماعية في المدن والبوادى وانتشار حركة قطع الطرق [١٢] زاد من متاعب الإمارة الأندلسية التي أصبحت تفضل إغمضاض العين تارة، وتستخدم أساليب الاستمالة باغداق الأموال أو إقطاع الأراضى تارة أخرى [١٣].

هذا على الصعيد السياسى، أما على المستوى الاقتصادى فإن نمط الانتاج يكشف عن سيادة النمط الاقطاعى في وضعية الأرض حيث ظلت الفلاحة قوة الانتاج الرئيسية حتى أنها اعتبرت " قوام الحياة " [١٤]، و" العيش كله والصلاح

كله"[١٥] بيد أن ابن خلدون قد نعت الأندلس بأنها " أكثر المعمور فلاحا" [١٦] وعلى الرغم من ذلك فإن الزراعة قد عانت من مشاكل متعددة يأتى فى مقدمتها الجفاف الذي عصف بها عدة سنين. وزادت وضعيتها سوءاً بسبب العلاقات الاستقلالية بين كبار الملاك ومزارعيهم، وجهلهم لتقنيات الزراعة هذا من جهة ومن جهة أخرى الحروب التي كانت دائرة رحاها بين الأمراء المستقلين من خراب، ناهيك عن بقاء وسائل الانتاج بدائية غير متطورة.

أما الصناعة فينطبق عليها القول السابق عن السياسة.

فقد اتسمت بركودها ومحليتها وطابعها اليدوى أغلقت دور الصناعة أو خربت، وتم تسريح الصناع، الشيء الذي زادها تدهوراً وتفاقما"[١٧].

وكذلك نجد التجارة بنوعيها الخارجي والداخلى، فقد تقلصت واقتصرت على الموارد المعيشية، بينما اتسمت التجارة الخارجية بانغلاقها وتفوقها نتيجة سيطرة القوى المسيحية على شرايين التجارة في البحر الأبيض المتوسط[١٨].

وبالإضافة إلى هذه المشاكل الاقتصادية فقد غرقت خزينة الدولة إفلاساً شديداً، ولم تجد لها نظير ويعزى هذا الإفلاس إلى أسباب عدة:

أولها: ما جبل عليه قادة العسكر الانفصاليين وكذا حكومة قرطبة من حياة البذخ والترف والتبارى في الإسراف والتبذير وما اعتاد عليه الجند المرتزقة من شره وطمع في كسب العطاءات والانعامات، فضلاً عن فراغ بيت المال، يعزى كذلك إلى انقطاع النواحي المستقلة عن أداء الجباية.

ولا نعتقد البت بصحة ما توصل إليه أحد الباحثين [١٩].

من أنه " بالرغم مما عرفته الأندلس من اضطرابات سياسية خلال هذه الحقبة فإن بيت المال لم يعرف إفلاساً".

حقيقة أن أحد المؤرخين القدامي [٢٠] إنفرد برواية يفهم منها عدم تعرض بيت المال لي أزمة. بيد أن قد نجد مؤرخين ذكروا روايات أكثر ثقة وأقرب زمناً تدل على عكس ذلك، وتؤكد كلها "قلوص الأموال "[٢١].

وقد فقدوا الجباية " [٢٢]، وحسب ما تبين لنا من التحليل أن نرجع أن هذا المؤرخ لم يميز بين فراغ خزينة الدولة. وسياسة التقشف التي نهجها الأمير عبد الله المعروف ببخله وزهده، مما يجعل روايته قليلة الأهمية وغير موثوق بها.

وهذه حقيقة قد قام بتوضيحها ابن خلدون بالأرقام حين ذكر أن الخراج قبل ولاية الأمير عبد الله نزل إلى ثلاثمائة ألف دينار " مائة ألف منها للجيوش، ومائة ألف للنفقة في النوائب، وما يعرض " ومائة ألف للذخيرة فأنفقوا الوفر في تلك السنين وقل الخراج " [٢٣].

وقد يتضح لنا مما تقدم أن الوضع الاقتضادى في هذه الحقبة قد وصل إلى درجة الإفلاس، والقاعدة العامة هي أن الدولة كلما تدهورت اقنصادياً أصبحت لقمة سائغة وصيد ثمين في أيد المعتدين، الشيء الذي يفسر لماذا سارع المسيحيون إلى تدشين مشروعهم التوسعى. فضلاً عن أن الأوضاع الاجتماعية لم تكن احسن حالاً، إذ أن الصراعات الاجتماعية اندلعت بشكل مثير وظهرت في صور نعرات عصبية أ وأسفر الصراع العربي ضد المولدين من جهة، وضد البربر من جهة أخرى، عن هلاك الطاقة البشرية، المصدر الأساسى للانتاج، كما أن التناحر الطبقى خلخل بنية المجتمع الأندلسي، وهو أمر قد يسر مأمورية المسيحيين الذين استغلوا تلك الانقسامات الاجتماعية لتحقيق أغراضهم التوسعية.

ونخلص من كل ما تقدم ذكره نستنتج أن الأندلس عرفت أزمة على المستوى الداخلي، وضعفاً كبيراً لن يسبق أن شهدته من قبل ولعل هذا الضعف أعطى الفرصة للقوى المسيحية لكي تظهر بمظهر التفوق.

ويجب علينا أن نسأل هنا سؤال! ؟ فهل كانت حقاً في مثل هذه الوضعية؟

الإجابة على هذا التساؤل نقول: إن الاستقرار الذي نعمت به الممالك النصرانية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للإمارات المتاخمة للإمارة الأندلسية يكشف لنا النقاب بأنها كانت في وضعية لا تحسد عليها. فمن المعلوم أن أهم هذه الممالك تمثلت في إمارة استوريس ونفارا وقشتالة بالإضافة إلى إمارة برشلونة. وقد تميز التاريخ السياسي لهذه الإمارة الاقتصادية بكثرة الاضطرابات والقلاقل ومحاولة الاستيلاء على السلطة التي كان يقوم بها من حين لآخر أفراد العائلة المالكة أو النبلاء، مما ادى أحياناً إلى تكوين دويلات داخل الدولة الواحدة[٢٥] وعلى الرغم من بطش السلطة المركزية بزعماء الحركات الانفصالية واستئسادها في قمعهم فإن (برمندو) تمكن من تأسيس كيان مستقل في استرقة [٢٦].

ويبدو أن الفونس الثالث فطن إلى خطورة هذه الوضعية فبعث عما يكفيه مؤنة تجدد الاضطرابات وحالة الاستقرار، وكذا إيقاف تناحر أمراء الاقطاع، فوجد الحل في اشتعال المسيحيين بالحرب ضد المسلمين [٢٧] وأغراهم بما تزخر به أرضهم من خيرات إقتصادية واتخذ أحلامهم بإقامة مستوطنات في الأندلس.

وعلى الرغم مما أحدثه هذا الاغراء من صدى طيب تجلى في تكتل أمراء الإقطاع حول السلطة المركزية، وإقامة مصاهرة بين الفونس الثالث وملك ناقارا [٢٨]،

فإن هذا التكتل لم يكن إلا من جانب المصلحة المؤقتة ولم يشكل خطراً حقيقياً على عرب الأندلس. كما ذكر وأكد ذلك أحد الباحثين [٢٩].

حيث ذكر أنه على الرغم من انشغال حكومة قرطبة بالحروب الداخلية والثورات فإن ألفونس قام بتأمين حدوده من أي خطر قد يأتيه من الغزاة المسلمين – كما يزعم – وهكذا حكم قد ينطوى على مغزى عميق، لماذا؟ لأن القوى المسيحية على الرغم من وحدتها إلا أنها كانت ولا تزال تعتبر أنها قوي ضعيفة، وغير قادرة على مواجة ومجابهة القوى العربية في الأندلس.

ولم تكن الأحوال السياسية المتردية إلا انعكاساً امنياً متدهوراً وخاصة في الأحوال الإقتصادية في الممالك المسيحية ذلك أن مجموع الأراضى التي كانت تقيم فيها عبارة عن هضاب جرداء وجبال قاحلة ذات موارد اقتصادية محدودة وبذلك لم نجد للسكان أي ميل للنشاط التجارى بسبب سوء الاقتصاد[٣٠] من أجل ذلك وجدوا ضالتهم المنشودة في القارات والنهب والسلب، من أجل ذلك نعتهم المؤرخون بأنهم من الشعوب المحبة للحرب، لأنها تدر عليهم من غنائم اعتبر المورد الوحيد للدولة [٣١].

ولذا وفرت لهم من إمكانية الحصول على الأموال بواسطة الفديات [٣٢] كما أن احتكار الأراضى وعائداتها من طرف أقلية هذه الأقلية تتمثل في طبقة النبلاء، أحدثت مشاكل لمملكة أشتوريس [٣٣]، وأدت العلاقات المتولدة عن النظام الفيدرالى إلى افتقار السواد الأعظم من الأقنان التعساء. ومما زاد الطين بلة أيضاً تدفق اللاجئين من الأندلس الفارين من تفاقم سوء الأحوال الإقتصادية والاجتماعية في كل الممالك النصرانية ذلك أن تدفقهم قد أحدث تضخماً كبيراً في السكان ونتج عنه الخلل الكبير في التوازن بين الكثافة الديمقراطية والمواد

الاقتصادية وهذا المر قد زاد من متاعبهم ما حملوه من عادة لاعتماد على زراعات غذائية نفتقر إليها المناطق التي هاجروا إليها مثل زيت الزيتون والقمح، فعانوا من سوء التغذية. الشيء الذي أجبرهم على البحث عن مورد آخر(٣٤).

فضلاً إن شبه الجزيرة قد عانت من سنوات عجاف وما ترتب عنها من مجاعات وأمراض وهذا قد يمكننا من الوقوف على تدهور الأوضاع الإقتصادية في الممالك النصرانية. ناهيك عن انعدام النشاط التجارى نتج عنه انعدام العملة. وهو ما يفسر بقاءها في النشاط الاقتصادى للجنوب(٣٥).

فلا شك أن حركة التوسع النصراني تدخل في إطار محاولة التحرر من هذا المحور.

ومما تقدم: يتضح لنا أن الإمارة الأندلسية والممالك المسيحية معاً كانت تنخرها أمراض وضيعة مزمنة، ولم يكن بمقدور أي منها التطاول على الآخر وذلك نظراً لكثرة المشاكل التي كانت تتخبط فيها. غير أن الممالك النصرانية عرفت كيف تستغل الفرصة لتحول مشاكلها الداخلية على حساب عرب الأندلس الذين عجزوا عن خلق وحدة لهم تكون قادرة على ردع ومقاومة النصارى وهيمنتهم عليهم.

في الوقت الذي تفاقم النزاع السياسى والتفرقة أدى إلى انتشار الكيانات الفردية والعُرفية في ربوع بلاد الأندلس طولاً وعرضاً، كان ذلك أثناء تجاوز الممالك النصرانية تناقضاتها، وتحاول بكل جهد توحيد صفوفها وتماسكها تحت قيادة موحدة ألا وهو ألفونس الثالث. بل دخل واجب الحرب ضد عرب الأندلس وكان ذلك من ضمن بنود المملكة الآشتورية (٣٦).

وقد لقب ألفونس الثالث بلقب (باب الشعب) اعتبارا للدور الذي سيلعبه في غزو الأراضى الأندلسية [٣٧].

الفصل الثاني

فكيف قدر لهذا المشروع التوسعى أن يتحقق في ظل هذه المعطيات السلبية، وما هو نتائجه على الصعيد العسكري وعلى الوجود العربي في الأندلس؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تشكل الشق الثاني من هذه الدراسة.

نقول: إن المسحيين قد بدأوا بخطة جعلوا فيها تكتيكاً هذا التكتيك يعتمد على الهجوم عرض الدفاع من أجل إيقاف "الطوائف" الأندلسية التي كانت تمطر مواقفهم الأمامية بالغزوات المكثفة، وأعطت هذه الخطة ثمارها إذ ابتدأت من ٢٦٠ هـ ابتدأت غزوات المسلمين والضعف. وفي سنة ٢٦٣ هـ قاد الأمير المنذر حملة موفقة ولكنها لم تظهر بمظهر القوة كما كان الحال سابقاً، فضلاً عن أن خسائر الجانب العربي لم تكن هينة [٣٨].

وبعد هذه السنة تختفى أخبار الحملات العسكرية نحو "دار الحرب" بعد أن كانت تقع كل سنة. ولم تكن الغزوات التي حملت المصادر وأخبارها إلا لأغراض دفاعية فحسب[٣٩]، وحتى المهمة ذاتها أصبحت تقع على كاهل الإمارات المستقلة في النفور، والدليل على ذلك ما ذكره ابن عذارى [٤٠] عن أحد هؤلاء الأمراء المستقلين أنه في سنة ولاية المنذر غزا محمد بن إبى آلية والقلاع ومعه جموع المسلمين وقتلوا المشركين قتلا ذريعاً".

وبالمثل لعب النجيبيون دوراً كبيراً وهاماً في رد هجمات النصارى. ولكن أبرز إمارة مستقلة في الثغور واجهت المد النصراني هي إمارة وشقة بزعامة محمد بن الملك الطويل الذي أشحن في حصون المسيحين سنة ٢٩٠ هـ. لدرجة أن أحد الباحثين [٤١] قد لقبه بالبطل المغوار في الجهاد ضد المسيحيين.

ولكن الإمارات النغرية لم تتمكن بسبب ضعفها ووهنها من صد هجمات المسيحيين، ويرجع هذا الوهن والضعف بسبب تفاقم مشاكلها الإقتصادية وحروبها، كل ذلك جعلها لم تستأصل شأفة القوى المسيحية أو تفلح في تغير خطتها، بل إنها رغم مقاومتها، تساقطت أمام الهجمة الشرسة للقوى النصرانية أولا بأول، ولم يقدر لبطل الجهاد أن يصمد كثيراً إذ حصدته سيوفها سنة ٣٠١ هـ [٤٢].

واستفادت القوى المسيحية من معرفتها لجغرافية المنطقة، فأدركت المواقع الاستراتيجية التي تنطلق منها الهجمات. كما استفادت من عمالة بعض الإمارات النغرية لها. وهكذا استغل غرسية بن ونقة فمالة لب بن محمد فجره إلى إقامة تحالف عسكري معه .

ونحى نفس المنحى نحال ألفونسو مع ابن مروان الجليقى، وعرفت الممالك النصرانية، كيف تحافظ على هذه التحالفات في أوقات الضرورة[٤٤]. مدركة أهميتها في المزيد من إضعاف الإمارة الأندلسية.

وبعد أن مهدت القوى النصرانية بهذه الخطط، وتأكدت بعد أن قامت بجس النبض أن عرب الأندلس أصبحوا في موقف دفاعى، بدأت تصعيد هجماتها ضد العرب وأقامت مملكة أشتوريس ونافارا حلفا عسكريا.

ثم بدأ الفونس الثالث سنة ٢٦٦ هـ بمساعدة عميله ابن مروان بماعنه حصن "دويل" القريب بطليموس فنكل بمن فيه من المسلمين [٤٥]. وفي سنة ٢٦٨ هـ لحقت بالجيش الأندلسي سلسلة من الهزائم إذا انتزعت منه فبمرية بواسطة قوة قادها أحد الكونتات [٤٦].

وحسب أخبار البلدة اللاتينية فإن ألفونسو قام بعد ثلاث سنوات بغزوة منطقة البرتغال ونهر التاجو، ووصل في تغوله إلى جبل " أريفر" وهو مكان لم يصل إليه أحد من الأمراء المسيحيين.

وبلغت خسائر المسلمين عشر ألف قتيل [٤٧] وهذه الرواية المسيحية لي حيالها وقفة لأنها من قبل المسيحيين قد يكونوا قد بالغوا فيها، وهذا أمر وارد.

أما في سنة ٢٨٠ هـ فقد اعتبرت هذه السنة سنة كارثية بالنسبة للإمارة الأندلسية، إذ في هذه السنة احتلت مدينة سموره بعد جهاد مرير خاصة من بعض المجاهدين [٤٨].

وكان لفقدان مدينة سمورة أثر بالغ الأهمية عند الأندلسيين إذ تعد من المواقع الدفاعية الرئيسية، وغدت بعد ذلك قاعدة للفونس الثالث لشن الغارات على القوى الأندلسية، كما جعلها بداية مشروع الإعمار الذي نفذ بحماس.

ولم يكن هجوم سنة ٢٨٨ هـ على طرطوشة أقل خطورة في شكله ومضمونه، إذا داهمتها قوات إمارة برشلونة وأثخنت في الأهالى قتلاً وتدميراً [٤٩] .

وبذلك لم تتمكن حكومة قرطبة من رد هذا الهجوم الهمجى نظراً للوهن الذي أخذ ينخر قوتها العسكرية وانهماكها في إخمادها الحركات الإنفعالية والقلاقل في الداخل واعتباراً كما كانت تمثله إمارة يجانة في جنوب الأندلس من قوة إقتصادية، وما لبيئاتها من أهمية استراتيجية بالغة الأهمية، فإنها تعرضت لأطماع القوى النصرانية حيث أغارت عليها قوات بحرية يقودها شنير الثانى كونت أنبروس ٢٧٦ هـ.

وكادت هذه الحملة أن تحصد زهرة الإمارة لولا مقاومة بعض المرابطين الذين أرغموا القوات المهاجمة على توقيع صلح يلزمهم بالانسحاب [٥٠].

واستمر الغزو النصرانى على أشده بعد سنة ٣٠٠ هـ وهى المرحلة التى كان فيها عبد الرحمن الناصر يركز سلطته ويقلم أظافر الأمراء المتناثرين، فالممالك المسيحية انتهزت هذه الفرصة والظرف لمواصلة غزوها حيث قامت بهجوم عنيف سنة ٣٠١ هـ على مدينة (بابرة) انتهى بهزيمة عارمة وأليمة بالجيش الأندلسى.

حيث منى الأندلسيين بخسائر جسيمة، ما جعل الروايات العربية تؤكد على أنه (لم تذر بالأندلس دائرة على الإسلام من قبل العدو وأشنع من هذه الدائرة" [٥٢].

ولم يخف الخطر النصرانى إلا بعد إقرار نظام الخلافة حيث استمرت الهجمات فى شكل مكثف إلى حدود سنة ٣١٦ هـ [٥٣].

وإذا كانت القوى النصرانية (المسيحية) قد أبرزت عضلاتها العسكرية بما فيه الكفاية خلال هذه الحقبة، فإنها دخلت بعد ذلك فى مرحلة جديدة من تنفيذ خطتها وهى إرغام عرب الأندلس على توقيع اتفاقية استسلامية.

لقد لاحظ أحد الباحثين [٥٤] – وملاحظته كانت على حق – طغيان سياسة السلم فى عهد الأمير محمد وابنيه المنذر وعبد الله وهى الحقبة التى تهمنا فى بحثنا هذا، ويمكن الوقوف على صحة هذه الملاحظة من خلال مقارنتها مع الحقبة السابقة التى لم تنقطع فيها الحملات العسكرية الموجهة ضد النصارى[٥٥].

ولذلك فليس هناك ما يشجعنا على الاعتقاد بصحة وصف ابن عبد ربه [٥٦] للأمير محمد بأنه " كان غزاء" فى مرحلته الثانية من حكمه على الأقل، وإلا فإن هذا الوصف ينطبق على النشاط العسكرى فى الداخل، حيث جرد الأمير المذكور حملات متعددة لقطع دابر المتمردين على حكمه.

وعلى الرغم من أن فقهاء الأندلس حذروا من الصلح مع العدو، واعتبروه مكروها فى أقصى الحالات[٥٧].

فإنهم أغمضوا أعينهم تحت تأثير هذه الظروف تجاه ما قامت به حكومة قرطبة من مهادنات مع الإمارات النصرانية

والواقع أنه من خلال التحليل الاقتصادى السابق الذكر، يكشف لنا أن الإمارة الأندلسية أصبحت مرغمة على الدخول فى سياسة سلمية مع "عدو الأندلس التاريخى". وهذا ما زعم به وعبر به الأستاذ عنان [٥٨] فالتجزئة السياسية والانهيار الاقتصادى، والتناحرات الداخلية، تقابل تكتل النصارى رغم ضعفهم، جر حكومة قرطبة إلى الدخول فى مفاوضات سلمية، وصار موضوع إقامة السلم معهم، يدخل فى أولويات برنامجها السياسى، ولذلك أصبحت الهدنات تتخلل الأعمال الحربية.

وفى هذا الصدد تجد المصادر تذكر عدة انفاقيات سلمية. ففى سنة ٢٦٥ هـ عقدت الإمارة هدنة مع ملك اشتوريس لمدة ثلاث سنوات [٥٩]، وفى سنة ٢٦٨ هـ انتهت الحملة الدفاعية التى قادها المنذر بتوقيع اتفاقية سلام ثانية [٦٠]، ولكنها لم تدم طويلاً، وعوضت باتفاقية أخرى سنة ٢٧٠ هـ. تعتبر هامة ولو من الناحية الشكلية إذ أرسل الفونس الثالث سفارة إلى قرطبة تمخضت عنها شروط استسلامية [٦١].

وهناك إشارة إلى اتفاقية أخرى وردت عند المسعودى[٦٢]. عقدت بين قرطبة والممالك النصرانية، دون توضيح تاريخ لعقدها.

والملاحظ أن المعاهدات السلمية لم تقم على قدم المساواة، كما وأنها عرضى للخرق من جانب القوى النصرانية عندها تجدها لا تصب فى مصلحتها أو فى رغبتها التوسعية.

ويمكن القول أن نقول: إن القوى المسيحية تمكنت من جنى كل ثمار خطواتها السابقة ويرجع السبب فى ذلك إلى ضعف الجبهة العربية.

ومن ثم فإنها بدأت فى آخر مرحلة من مخططها حين شرعت فى تنفيذ مشروع استيطانى يعرف بحركة الاعمار كهدف استراتيجى فى برنامجها العسكرى.

فماذا تعنى هذه الحركة؟ وما هى أهدافها؟ وما هو أثرها فى تقلص النفوذ العربى فى الأندلس.

حدد أحد الباحثين المفاهيم الأساسية التى تقوم عليها هذه الحركة فذكر أنها تعنى " إقامة المسيحيين اللاجئين فى الأراضى التى استولوا عليها والعمل على إحيائها وتنميتها ". وبالرغم مما يحتويه هذا المفهوم من مضمون إجتماعى واقتصادى فإنه يظل بعيداً عن تجسيد المعنى التاريخى لهذه الحركة. فالصراع المسيحى الأندلسى الذى ساد هذه الحقبة، لم يكن سوى حلقة من حلقات الصراع بين الجانبين منذ دخول العرب المسلمين إلى الأندلس، ولكنه قد ظهر بارزاً وواضحاً خلالها نظراً لانتشار ظاهرة الاقطاع وما تمخض عنها من تدهور على جميع المستويات.

فهل كانت هذه الحركة تسعى إلى إسكان اللاجئين المسيحيين فحسب، أم كانت مقدرة لمشروع توسعى استيطانى؟

إن ما أثبته هذا العرض من وجود اختلال فعلى كامل الأركان من قبل القوى النصرانية، وكذا الوقوف عند الأحداث التى تلت الحقبة الدراسية يوضح أن

حركة الاعمار مثلت الإرهاصات الأولى للاستعمار والتوسع، وهذا ما يجب إضافته إلى التعريف السابق – بل نميل إلى الاعتقاد أن الحركة الصليبية والحركة الاستعمارية الأوربية التى تلتها فى العصور الحديثة بدأت جذورها فى هذه احقبة بالذات، وقد وقف (ميندیزبیدال)[٦٣] ، على هذه الحقبة فعندما طرح ظاهرة الإعمار رأى أنه من اللازم إعادة النظر فى المعتى الذى يحمله مصطلح "عمر" الذى استعملته الوثائق اللاتينية إبان الغزوة الأولى لحركة الاسترداد، وخرج من ذلك بنتيجة هامة، وهى أن هذا المصطح لا يعنى فحسب إلا إسكان المسيحيين فى أرض فارغة قصد تعميرها بل خلق إدارة سياسية لصالح سكان ظلوا يعيشون فى فوضى طوال فترة الحكم الإسلامى (هكذا) وهذا يعنى انها حركة سلكت طرق ومناهج الحركات التوسعية.

وعلى أية حال فإن هذا المصطلح بدأ يظهر فى المدونات اللاتينية وعقود الملكيات منذ بداية القرن الثالث الهجرى، ولكنه ظهر بشكل سافر فى النصف الثانى منه[٦٤].

وقد ارتبطت حركة الإعمار فى الأراضى التى انتزعت من المسلمين وأعطيت للاجئين المسيحيين بضرورة الدفاع عنها، وتنمية مواردها والقيام بواجب الحرب ضد المسلمين. وشجعت يالممالك النصرانية هذه العملية فسنت سياسة إقتصادية تقوم على أساس أن كل من أصلح أرضا يصبح مالكا لها. ومن ثم تجلى المضمون الاقتصادى لهذه الحركة. وبما أن أمراء الاقطار كانوا أكثر تحملاً للحروب، فإنهم استفادوا من هذه الملكية الخاصة[٦٥].

ومما هو جدير بالذكر تقول: إن حركة الأنصار لم تقم على أساس دينى، بل قادها نبلاء وكنسيون فى آن واحد، وكان رجال الدين هم السابقين إلى حيازة الأراضى[٦٦].

ولاشك أن الاستيلاء على "سمورة" وبعض المواقع الأمامية فى الثغور كانت بداية الانطلاق لحركة الإعمار إذ بعد احتلالها من طرف النصارى، لم تعد المسافة الفاصلة بين المواقع الأندلسية والمسيحية شاسعة كما كانت من قبل، بل كادت أن تلتصق جيوش الفريقين فى بعض المناطق[٦٧]، وهو ما يعنى تقدم الزحف النصرانى.

وكان ألفونس الثالث هو المتزعم لهذه الحركة إذا استطاع أن يوسع حدود مملكته على حساب أراضى الأندلس، كما تمكن من إعمار المنطقة الموجودة فى الطرف الشرقى من امارة فى اعالى نهر إبرو، وأماية وأستراقة وبرغش، ومن هذه المناطق بدأ بالاندفاع نحو الجنوب[٦٨].

وبهذه الحملات العسكرية المتلاحقة بلغت مساحة الأراضى المعمورة التى استولت عليها القوى المسيحية [٦٩] ٧٠ ألف كيلو متر مربع، وهنا تتجلى خطورتها كحركة توسعية .

النتائج

١- إن النتائج التى خلفتها حركة الإعمار – إذا اعتبرناها على الإمارات المسيحية ذاتها فإن الأراضى المقتطعة على مسافة الإمارة الأندلسية هى التى حددت الوضع الاقتصادى والاجتماعى للدويلات التى عمرتها [٧٠]، كما غيرت التقسيم الجيو – سياسى للدويلات المكونة لشبه الجزيرة الأيبرية.

٢- وفى كل الأحوال فإن الجانب الخاسر كان هو الجانب العربى، ولم يكن هذا الفصل سوى مقدمة الفصول التى ستحسرها العرب فى نهايتها فرد سهم المفقود.

٣- وخلاصة القول نقول: إن الوجود العربى فى الأندلس خلال النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى تعرض لهزة عنيفة. ولم تكن هذه الهزة نتيجة تفوق أو "يقظة" مسيحية بقدر ما كان راجعاً إلى انهيار الصف العربى وتشتت قوته وانعدام تماسكه، وهو ما يعنى بداية تشكيل " أزمة الذات العربية " وهى الأزمة التى انحدرت فى العصور اللاحقة، ولا تزال ديولها متواجدة حتى الآن. فهل بإمكاننا اليوم أن نرد تراثنا ونتجاوز أخطاء ماضينا للاستفادة من الحاضر فى مواجهة المتربصين بنا؟

الهوامش

١- مازلنا نفتقر – حسب ما نعلم – إلى مصادر معاصرة لهذه الحقبة التى نعالجها وهى أواخر القرن الثالث الهجرى، إذ من المعلوم أن أقدم انتاج تاريخى فى الأندلس عثر عليه حتى الآن هو تاريخ عبد الملك بن حبيب (ت سنة ٢٣٨هـ) ولحسن الحظ، فإن مؤرخاً آخر يرجح دوزى أنه ابن حيان كالرازى ومعاوية بن هشام الشيبى وغيرهما ومن انتاجهم تعد حكم المفقود.

البيان المعرب المغرب ج ٢ ص ١٢١.

٢- ابن الخطيب: أعمال الأعلام ص ٢٧.

٣- البيان المعرب المغرب ج ٢ ص ١٢١.

٤- البيان المعرب المغرب ج ٢ ص ١٢٣.

٥- ابن الخطيب: أعمال الأعلام ص ٢٨.

٦- ابن الخطيب: أعمال الأعلام ص ٢٩.

٧- البيان المعرب المغرب ج ٢ ص ١٢٤.

٨- البيان المعرب المغرب ج ٢ ص ١٢٤.

٩- ابن حزم نقط العروس ص ٨٧.

١٠- حول مظاهر الفساد والميوعة الأخلاقية فى البلاد. انظر الظبى: بغبة الملتقى ص ٣٣٢.

١١- كتاب البلدان ص ١٠٦.

١٢- أثر الاقطاع فى تاريخ الأندلس السياسى ص ١٠٧، ١٠٨.

١٣- أثر الإقطاع فى تاريخ الأندلس السياسى ص ١٠٨.

١٤- ابن عذارى: حسبة ابن عذارى ص ٩٥.

١٥- ابن عذارى: حسبة ابن عذارى ص ١٩٥.

١٦- المقدمة ص ٣٠٤.

١٧- أثر الإقطاع فى تاريخ الأندلس السياسى ص ٢٦٢، ٢٦٣.

١٨- مؤنس: فجر الأندلس ص ٥٣٣.

١٩- مؤنس: فجر الأندلس ص ٥٣٣.

٢٠- إبراهيم الإشبيلى: ريحان اللباب وريعان الشباب فى مراتب الآداب ص ١٣٨.

٢١- ابن حيان المقتبس: ص ١٣٢.

٢٢- نفس المرجع ص ١٣٢.

٢٣- المقريزى: نفح الطيب ج ١ ص ٣٥٢

٢٤- حجى: أندلسيات المجموعة الثانية ص ٥٤.

٢٥- حجى: نفس المرجع ص ٤٧.

٢٧ - حجى: نفس المرجع.

٢٨- حجى: نفس المرجع.

٢٩- عنان: دولة الإسلام فى الأندلس ص ٦٤.

٣٠- جون بونارد تون: تراث الإسلام ص ٣٠.

٣١- جون بونارد تون: تراث الإسلام ص ٣١.

٣٢- ذكر صاحب الطبقات المالكية ص ٦٥، ٦٦.

٣٣- جون بونارد تون: تراث الإسلام ص ٤٨.

٢٣- جون بونارد تون: تراث الإسلام ص ٤٩.

٣٤- جون بونارد تون: تراث الإسلام ص ٥٠.

٣٥- حجى ٥٠.

٣٦- حجى ٥١.

٣٧- جون بونارد تون: تراث الإسلام ص ١٤٧.

٣٨- ابن الأثير: الكامل فى التاريخ أ ٧ ص ٣١٠.

٣٩- ابن حيان: ص ٣٨٤.

٤٠- البيان ج ٢ ص ١١٥.

٤١- البيان ج ٢ ص ١١٥.

٤٢- ابن عذارى م. س ج ٢ ص ١٦٤.

٤٣- العذرى: ترصيع الأخبار ص ٣١.

٤٤- العذرى: ترصيع الأخبار ص ٣١.

٤٥- حجى: ص ٨١، ٨٢.

٤٦- ابن حيان ص ٣٦٩.

٤٧- ابن حيان ص ٣٧٠.

٤٨- ابن حيان ص ٣٧١.

٤٩- ابن حيان ص ٣٧٢.

٥٠- أخبار الفقهاء والمحدثين ص ٢٦٠.

٥١- حجى ث ٥٠.

٥٢- حجى ص ٥١؟

٥٣- حجى ص ٥٢.

٥٤- حجى ص ٥٣.

٥٥ ابن عذارى فى سنة ٢٥٠ هـ؟

٥٦- العقد الفريد ج ٤ ص ٤٩٥.

٥٧- الونسريس: المعيار ج ٢ ص ٢١٠.

٥٨- تراجم اسلامية وأندلسية ص ١٧١.

٥٩- تراجم إسلامية وأندلسية ص ١٧٢.

٦٠- حجى ص ٧٣.

٦١- حجى ص ٧٤.

٦٢- مروج الذهب: للمسعودى ج ٢ ض ٣٩.

٦٣- لين بول: قصة العرب فى اسبانيا ص ١٠٣.

٦٤- نفس المرجع والصفحة.

٦٥- نفس المرجع ص ١٠٤.

٦٦- نفس المرجع ص ١٠٥.

٦٧- نفس المرجع ص ١٠٦.

٦٨- نفس المرجع ص ١٠٨.

٦٩- لين بولد: نفس المرجع والصفحة.

٧٠- لين بولد: نفس المرجع والصفحة

المصادر والمراجع

١- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن على بن محمد بن عبد الكريم الجزرى (ت سنة ٦٣٠ هـ) الكامل فى التاريخ ج ٦ طبعة بيروت ١٩٦٥م.

٢- ابن حيان أبو مروان خلف بن حسين بن حيان بن ممحمد بن حيان (ت ٤٦٩ هـ): المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق وتعليق محمد مكى طبعة بيروت سنة ١٩٧٣م.

٣- ابن الخطيب، لسان الدين، أبو محمد بن عبد الله بن سعيد (توفى سنة ٧٧٦ ه)، أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاختلام من ملوك الإسلام، تحقيق وتعليق ليفى طبعة بيروت سنة ١٩٥٦م.

٤- ابن الخطيب الإحاطة فى أخبار غرناطة – الجزء الثامن (بدون تاريخ ومكان).

٥- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ ه): المقدمة طبعة بيروت ١٩٧٩م.

٦- ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوى السلطان الكبر، الجزء الرابع طبعة بيروت، ١٩٧٩م.

٧- ابن عبد ربه، أبو عمر بن محمد الأندلسى (ت سنة ٣٢٧ هـ): كتاب العقد الفريد، الجزء الرابع شرح وتصحيح أحمد أمين وإبراهيم الإبيارى، طبعة القاهرة ١٩٦٥م.

٨- ابن عبدون، أبو محمد عبد المجيد بن عبد الله (عاش فى القرن الخامس الهجرى: رسالة فى القضاء والحسبة نشر لبفى بروفسال طبعة باريس ١٩٣٤م.

٩- ابن عذارى، أبو عبد الله محمد المراكشى (كان حيا بعد سنة ٧١٢ هـ: البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب: الجزء الثانى. تحقيق الأستاذان كليلا وبروفسال طبعة بيروت ١٩٨٠م.

١٠- ابن القوطية (أبو بكر بن محمد (ت سنة ٣٦٧ هـ) تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق وتعليق عبد الله أنيس الطباع. طبعة بيروت ١٩٥٨م.

١١- الخشنى، محمد بن حارث (ت ٣٦١هـ): أخبار الفقهاء والمحدثين.

١٢- الضنى، هو أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت ٥٩٩هـ): بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس.

تحقيق فراتيسكو كودبرا طبعة مدريد ١٨٨٤م.

١٣- الطغنرى، أبو عبد الله محمد بن مالك (كان على قيد الحياة سنة ٤٨٠ هت): زهرة البستان ونزهة الأذهان: توضيح الأخبار.

١٤- المسعودى: (أبو الحسن على (ت ٣٤٦هـ): مروج الذهب ومعادن الجوهر – الجزء الثانى – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد طبعة القاهرة ١٩٦٥م.

١٥- المقرى: أحمد بن محمد التلمسانى (ت ١٠٤٠هـ)) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، الجزء الأول تحقيق إحسان عباس – بيروت – سنة ١٩٦٨م.

١٦- جون برنارد نزن: تراث الإسلام، طبعة بيروت.

١٧- د/ حجى (عبد الرحمن: أندلسيات طبعة بيروت ١٩٦٩م.

١٨- سالم عبد العزيز سالم: تاريخ البرية الإسلامية فى المغرب والأندلس طبعة بيروت ١٩٦٩م.

١٩ – لين بول ستانلى: قصة العرب فى أسبانيا ترجمة على الجارم طبعة دار المعارف بمصر بدون تاريخ.

٢٠- مؤنس، حسين مؤنس (دكتور): فجر الأندلس طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩م.

❁❁❁

فهـرس الموضوعـات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
المقدمـة	
الفصل الأول	
الفصل الثانى	
النتائج	
الهوامش	
المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات.	